



جمهورية مصر العربية

الهيئة الوطنية للانتخابات

ورقة عمل حول : تسجيل الناخبين

الملاقي الثاني للإدارات الانتخابية للدول
العربية

تعد عملية تسجيل الناخبين وإعداد قاعدة بيانات جيدة وصحيحة للناخبين إحدى ركائز العملية الانتخابية .. كما تعد من أقوى أسباب نجاح الإداره الانتخابية (سواء كانت هيئة أو مفوضية أو لجنة أو خلافه) حيث تضمن تحقيق ما يلى:-

أ- ضمان تمتع كل من له حق الانتخاب بممارسة هذا الحق.

ب- منع من ليس له حق التصويت من ممارسة هذا الحق .

ج- منع عملية تكرار الإدلاء بالصوت من جانب الناخب الواحد .

وعلى مستوى العالم يوجد نظامين أساسيين لتسجيل الناخبين ، (يختلف مسماهما من دولة لأخرى) وهما:-

التسجيل السلبي
أو التسجيل التلقائي

نظام التسجيل الإيجابي
أو التسجيل المسبق
أو التسجيل الطوعي

النظام الأول :- نظام التسجيل الإيجابي أو التسجيل المسبق أو التسجيل الطوعي

وهو النظام المتبعة في معظم دول العالم .. وتقع فيه مسؤولية التسجيل على الناخبين أنفسهم ..
ويتم إنجاز هذا النظام من خلال عدة وسائل .. مثل :

1- قيام المواطنين الراغبين في المشاركة بالانتخابات بالتسجيل في مكاتب مخصصة لهذا الغرض
ينشئها الكيان المسئول عن إدارة الانتخابات (إيرلندا - المكسيك - باكستان - البرتغال) .

2- التسجيل من خلال مكاتب البريد .. والتي تقوم بدورها بإخطار الإدارة الانتخابية (المملكة المتحدة) .

3. التسجيل لدى أحد المكاتب والجهات الحكومية مثل إدارات المرور (الولايات المتحدة الأمريكية)

4- التسجيل عبر شبكات الإنترنط (الدنمارك) .

النظام الثاني :- التسجيل السلبي أو التسجيل التلقائي

ويتم وفقاً لهذا النظام تسجيل الناخبين (الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية الازمة) تلقائياً بمعرفة الإدارة الانتخابية دون جهد من جانب الناخبين .

ويتم إنجاز هذا النظام من خلال عدة أشكال :-

- 1- ربط قاعدة بيانات الناخبين بجهات السجلات المدنية (بلجيكا - إيطاليا - تشيلي - مصر) .
- 2- الاعتماد على سجلات عناوين محل إقامة المواطنين المسجلة لدى أقسام الشرطة (النمسا - التشيك - ليتوانيا - سويسرا) .

ومن مزايا هذا النظام ارتفاع معدلات أعداد الناخبين .. ولكن يعيشه ما يلى :-

- أ - احتمالية وجود بيانات غير دقيقة نتيجة تغيير البيانات دون إخطار عن ذلك .. أو عدم وجود آلية دقيقة للتعامل مع هذا التغيير.
- ب - رفع نسبة عدم المشاركة بالانتخابات مما يعطى انطباعاً سلبياً بتدني نسب المشاركة السياسية للمواطنين .

وفيما يلى بيان لأمثلة لعدد من دول العالم ذات نظام انتخابي ديمقراطي متميز - وتطبق نظام التسجيل المسبق للناخبين ومدى تأثير ذلك على نسبة المشاركة.

الفارق	نسبة المشاركة المتوقعة في حالة تطبيق نظام التسجيل التلقائي	نسبة المشاركة الفعلية في ظل النظام المطبق (التسجيل المسبق)	عدد المشاركين	نوع الانتخاب	الفارق	عدد الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب	عدد الناخبين وفقاً لنظام التسجيل المسبق	الدولة	م
5.12 %	61 %	66.12 %	30.697.860	انتخابات برلمانية 2015	4.355.037	50.780.423	46.425.386	المملكة المتحدة	1
19.48 %	54 %	73.48 %	18.654.771	انتخابات برلمانية 2014	9.355.037	34.691.652	25.388.082	جنوب إفريقيا	2
11.62 %	42 %	53.62 %	46.217.482	انتخابات برلمانية 2013	24.592.803	110.782.605	86.189.802	باكستان	3
21.43 %	46 %	67.43 %	3.579.257	انتخابات برلمانية 2014	2.577.598	7.885.952	5.308.354	تونس	4
10.64 %	33 %	43.64 %	29.432.083	انتخابات برلمانية 2015	24.227.307	91.669.312	67.442.005	نيجيريا	5

وتتبع مصر نظام التسجيل التلقائي .. استناداً إلى نصين تشريعيين ورداً بالمادتين (13) ، (14) من قانون تنظيم مبادرة الحقوق السياسية رقم (45) لسنة 2014.

حيث تنص المادة الأولى على : " يجب ان يقيد في قاعدة بيانات الناخبين كل من له حق مباشرة الحقوق السياسية ، من الذكور والإإناث ، " .

وتنص المادة الثانية على : "يقيد تلقائياً بقاعدة بيانات الناخبين المعدة من واقع بيانات الرقم القومي الثابتة بقاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية أسماء من تتوافر فيه شروط الناخب ، ولم يلحق به أي مانع من موانع مبادرة الحقوق السياسية على مدار العام ، وذلك وفي المكان وبالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية .

وتعتبر قاعدة بيانات الرقم القومي لدى مصلحة الأحوال المدنية هي المصدر الرئيسي لقاعدة بيانات الناخبين ".

وقد افرد المشرع فصلاً كاملاً لكافحة جوانب عملية تسجيل الناخبين وإعداد قاعدة بيانات الناخبين ..
مكوناً من عدد (10) مواد من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية (الفصل الثالث) وأبرز تلك
الجوانب :-

كيفية القيد بقاعدة بيانات الناخبين - شروط القيد بالقاعدة - موانع القيد - الجهات التي تمد القاعدة
بالبيانات - كيفية التعديل في القاعدة - الموطن الانتخابي - كيفية عرض القاعدة - كيفية تصحيح
البيانات الواردة بها - كيفية مراجعتها وتحديثها - أسلوب التقاضي حول النزاعات التي تقوم بشأنها

وتتولى الهيئة الوطنية للانتخابات ملف إنشاء وإعداد وتحديث قاعدة بيانات الناخبين بكافة جوانبه
المشار إليها سلفاً .. استناداً إلى عدد من النصوص الدستورية والتشريعية - وذلك على النحو التالي
:-

أ - المادة (208) من الدستور والتي تنص على ما يلى :-

" الهيئة الوطنية للانتخابات هيئة مستقلة، تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات، والانتخابات
الرئاسية ، والنيابية ، والمحلية، بدءاً من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، واقتراح تقسيم
الدوائر، وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل، والإتفاق الانتخابي، والإعلان عنه، والرقابة عليها،
وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان
النتيجة وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون . "

ب - الفصل الثالث من القانون رقم 45 لسنة 2014 الخاص بتنظيم معاشرة الحقوق السياسية والذي يضم عدد (10) مواد .

ج - المادة (3) – فقرة (2) من القانون رقم 198 لسنة 2017 في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات – والخاص باختصاصات الهيئة والتي تنص على ما يلى :

" تختص الهيئة دون غيرها بإدارة الاستفتاءات ، والانتخابات الرئاسية ، والنيابية ، والمحلية ، وتنظيم جميع العمليات المرتبطة بها ، ، ولها في سبيل ذلك على الأخص الآتي :

-1

2- إعداد قاعدة بيانات الناخبين من واقع بيانات الرقم القومي ، وتحديثها وتعديلها وتنقيتها ومراجعتها بصفة دورية مستمرة .

-3 حتى رقم 26 .

وبلغ عدد الناخبين بقاعدة بيانات الناخبين بانتخابات رئاسة الجمهورية مارس 2018

59,078,138) مليون ناخباً (

موزعٍ على النحو التالي :

الناظفين		السكان		
النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	العدد النوع
50.3	29,730,175	51.5	49,634,693	ذكور
49.7	29,347,963	48.5	46,643,821	إناث
59,078,138		96,278,514		الإجمالي

ولدى الهيئة الوطنية للانتخابات منظومة متكاملة للتسجيل الإلكتروني لقاعدة بيانات الناخبين من خلال

شبكة تضم عدة خوادم مؤمنة وعالية القدرة ومغلقة وتتلقي من الجهات المعنية بالدولة أسطوانات مدمجة .. تتضمن البيانات الخاصة ببعض الفئات .. وذلك على النحو التالي :-

أولاً : الإدارة العامة لقطاع الأحوال المدنية بوزارة الداخلية

(بيانات من بلغوا 18 عاماً وحاصلين على بطاقات الرقم القومي مع استبعاد حالات الوفاة) .

(المحرومون من مباشرة الحقوق السياسية

ثانياً : الجهات القضائية المختصة

لصدور أحكام قضائية في حقهم ووفقاً للشروط القانونية .. أو المحجور عليهم) .

(المتتحققون بالخدمة أو من انتهت

ثالثاً : القوات المسلحة وهيئة الشرطة

خدمتهم بصفوفها .. للدرج أو الحذف) .

(أسماء الموظفين

رابعاً : وزارة قطاع الأعمال وأمانة مجلس الوزراء

المقصولين من خدمة الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام لارتكاب جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة) .

خامساً : وزارة الصحة

(المحتجزون بالمستشفيات المتخصصة لإصابتهم

باضطراب نفسي وعقلي) .

والآلية المستخدمة حالياً .. ووفقاً لنظام التسجيل الإلكتروني لكافه بيانات قاعدة بيانات الناخبين

تضمن إلى حد كبير تسجيل جميع الناخبين الذين تطبق عليهم شروط الانتخاب واستبعاد من لا

تتوافر فيه تلك الشروط أو توافر في حقه أي مانع من معاشرة الحقوق السياسية الواردة

بالمادة (2) من القانون رقم 45 لسنة 2014 الخاص بتطبيق معاشرة الحقوق السياسية .

ويشمل ذلك كافة الفئات سواء الذكور أو الإناث أو المقيمين داخل البلاد أو خارجها .

ولا يوجد بمصر نازحين بسبب نزاعات أو كوارث طبيعية .

وفىما يلى بيان لعدد الناخبين بكل محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية .. موضحاً عدد

الذكور والإإناث والسبة المئوية والتي تؤكد ضمان تسجيل كافة شرائح المجتمع وبجميع مناطق

الدولة حيث تتقرب إلى حد كبير النسبة بكل محافظة مع النسبة العامة على مستوى الجمهورية

فيما عدا محافظات مطروح والبحر الأحمر وجنوب سيناء .. نظراً للعادات والتقاليد القبلية

والاجتماعية المتوازنة بها) وجارى التنسيق بشأنها مع المجلس القومى للمرأة والجهات

المعنية بالدولة .

وتوالى الهيئة الوطنية للانتخابات بجمهورية مصر العربية جهودها (تشريعياً وتنظيمياً وتقنياً) للارتقاء بنظام تسجيل الناخبين وإعداد قاعدة بيانات لهم تعبر تعبيراً حقيقياً عنهم وتمكنهم من مباشرة حقوقهم الدستورية والمشاركة السياسية الفعالة بمختلف الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات .

والله ولی التوفيق

الهيئة الوطنية للانتخابات

جمهورية مصر العربية